



أثر التغيرات المناخية على منظومة حقوق الإنسان في مصر

فبراير ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

مقدمة

يصدر ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان تقريره الأول عن أثر التغيرات المناخية على منظومة حقوق الانسان في مصر ، والذي يرصد حالة حقوق الانسان من منظور التغيرات البيئية ، حيث تؤثر التغيرات المناخية والتغيرات البيئية على عدد من الحقوق الاساسية للإنسان .

وبشكل عام بدأت التغيرات المناخية في التأثير على حياة الناس على كوكب الارض وهو ما يتلاحظ في ارتفاع درجات حراره سطح الارض لمستويات قياسية ، وارتفاع منسوب المحيطات والبحار بشكل يهدد اليابسة ، والأخطر الانتشار الهائل للأمراض الفيروسية وانتقالها عبر دول العالم واخرها فيروس كورونا الذي انطلق من مدينة وهان الصينية الى عدد من دول العالم ، حيث تشير الدراسات حول المرض انه تحور جديد لفيروس يصيب الجهاز التنفسي للإنسان ، وان في حالة انتقاله لمرضى الجهاز التنفسي يكون له تأثير قاتل في ظل عدم وجود ادوية وامصال تعالج الفيروس لحدائه ظهوره وعدم التعرف بعد على الحيوان الناقل للمرض للإنسان .

وبذلك اصبحت للتغيرات المناخية والبيئية وانتشار الامراض تأثير واضح على مجموعة من الحقوق الاساسية للإنسان وهي :

١- الحق في الحياة:

الحق في الحياة، من الحقوق الانسانية الرئيسية لكن التغير المناخي يهدد سلامة مليارات البشر على هذا الكوكب. وأوضح الأمثلة على ذلك هو ما نراه عبر الأحداث المتعلقة بالطقس المتطرف، مثل العواصف، والفيضانات، والحرائق الكبيرة مثل حريق الغابات في البرازيل واستراليا، و قد أسفر إعصار "يولاندا" في الفلبين عن مصرع نحو ١٠٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٣. كما يُعدّ الإجهاد الحراري من بين الآثار الأكثر فتكًا بالحياة. فقد أودت موجة الحرارة الصيفية في أوروبا في عام ٢٠٠٣ بحياة ٣٥٠٠٠ شخص. لكن، هناك الكثير من الطرق الأخرى الأقل وضوحًا التي يهدد من خلالها التغيّر المناخي حياة البشر. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن يؤدي تغيّر المناخ بحياة ٢٥٠٠٠٠ شخص في السنة بين عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، بسبب مرض الملاريا، وسوء التغذية، والإسهال، والإجهاد الحراري.

٢- الحق في الصحة

كفلت المواثيق الدولية للإنسان الحق في الحصول على اعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية التي يمكن الحصول عليها. وحسب "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ"، ستشمل الآثار الصحية الرئيسية للتغير المناخي زيادة خطر التعرض للإصابة والمرض، والوفاة بسبب موجات الحر والحرائق الأكثر شدة؛ وزيادة خطر نقص الغذاء بسبب تناقص إنتاج الأغذية في المناطق الفقيرة؛ وزيادة مخاطر الأمراض التي تنقلها الأطعمة والمياه، والأمراض التي تنقلها الحشرات. إن الأطفال الذين يتعرضون لأحداثٍ صادمةٍ نفسيًا كالكوارث الطبيعية، التي يفاقمها التغير المناخي، قد يعانون من اضطرابات إجهاد ما بعد الصدمة، إذ أن الارتفاع المستمر لدرجات الحرارة يهدد بتقويض المنظومات الصحية والأهداف الصحية العالمية الأساسية.

٣- الحق في المسكن

الحصول على مستوى معيشة لائق حق إنساني كفله الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بما في ذلك السكن المناسب. لكن التغير المناخي يهدد حقنا في السكن بأشكالٍ مختلفة. فظواهر الطقس المتطرف، كالفيضانات والحرائق الكبيرة، تدمر بالفعل بيوت الناس، وتتسبب في تشردهم. كما يمكن للجفاف والتعرية، والفيضانات أن تغيّر البيئة مع مرور الوقت بينما يهدد ارتفاع مستويات مياه البحار منازل الملايين من البشر في المناطق المنخفضة في كافة أرجاء العالم.

٤- الحق في الحصول على المياه والصرف الصحي

الحصول على المياه السليمة للاستخدام الشخصي والمنزلي والحصول على الصرف الصحي من حقوق الانسان فهي التي تضمن الحياة في صحة جيدة. غير أن توليفة من العوامل كذوبان الثلوج والجليد، وانحسار سقوط الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى مياه البحار، تظهر أن التغير المناخي يؤثر على نوعية وكمية الموارد المائية، وسيبقى يؤثر عليها. بالفعل هناك أكثر من مليار إنسان لا يحصلون على المياه النظيفة، والتغير المناخي سيفاقم هذا سوءًا. إن ظواهر الطقس المتطرف كالأعاصير والفيضانات ستؤثر على البنى التحتية الأساسية للمياه والصرف الصحي، مخلّفة مياهًا ملوثةً، وبهذا تسهم في انتشار الامراض التي تنقلها المياه. كما ستتأثر شبكات الصرف الصحي، خصوصًا في المناطق الحضرية.

الاتفاقيات الدولية المعنية بالمناخ

بدأت الأمم المتحدة الاهتمام بقضية البيئة وعقدت اول مؤتمر لها في ستوكهولم بالسويد في الفترة من ٥ إلى ١٦ يونيو عام ١٩٧٢ ، ثم تطور اهتمامها بقضية البيئة بوضع عدد من الاتفاقيات الإطارية بشأن تغيّر المناخ في عام ١٩٩٢ إبّان مؤتمر قمة ريو دي جانيرو، ودخلت حيّز النفاذ في عام ١٩٩٤، وصدّق عليها ١٩٦ طرفا (١٩٥ دولة والاتحاد الأوروبي، مما يجعلها اتفاقية عالمية) ، ويتمثل هدف الاتفاقية في تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المصدر في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون أي تأثير خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.

وأصبح أول تطبيق عملي وملزم للاتفاقية رسميا من خلال بروتوكول كيوتو، الذي اعتمد في عام ١٩٩٧ ودخل حيّز النفاذ في عام ٢٠٠٥، وصدّق عليه ١٩٢ طرفا (لم تصدّق الولايات المتحدة الأمريكية على البروتوكول أبدا). وفرض البروتوكول على ٣٧ بلدا من البلدان المتقدمة خفض الانبعاثات بمعدل عام يبلغ ٥٪ مقارنة بعام ١٩٩٠ (وخفض بمعدل ٨٪ للاتحاد الأوروبي) في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢. أما سائر البلدان فلم تلتزم بمعدل محدد بل تم إشراكها في عملية مكافحة تغيّر المناخ عبر الآليات التحفيزية.

وتم تمديد البروتوكول مع فرض هدف يتمثل في تقليص الانبعاثات العامّة لغازات الدفيئة في البلدان المتقدمة بمعدل ١٨٪ على الأقل بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢٠ (تسمى هذه الفترة "فترة الالتزام الثانية") مقارنة بمعدلات الانبعاثات لعام ١٩٩٠. وتم التوصل إلى حل وسط نهائيّ بتحفيز من الاتحاد الأوروبي الذي ربط تمديد الالتزام ببروتوكول كيوتو باعتماد خريطة طريق لإبرام اتفاق عالمي.

غير أن محدودية البروتوكول ظهرت في نهاية الأمر إذ انسحبت روسيا واليابان ونيوزيلندا وكندا من البروتوكول. ومن ثم كان لا بد من وضع صك قانوني طموح وملزم ويسري على الجميع ليحل محل بروتوكول كيوتو. وكان هذا



هو هدف مؤتمر الأطراف في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، الذي تم تأكيده مجدداً في كانكون في عام ٢٠١٠، ثم في ديربان في عام ٢٠١١.

وعقدت الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف في وارسو (COP19) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وحققت تقدماً في دعم البلدان الأضعف، إذ وضع المؤتمر اتفاقاً لتمويل مكافحة تغير المناخ.

كما سلط مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الضوء على أهمية تناول حقوق الإنسان في سياق المناقشات الجارية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وقد أتاح المجلس مراراً وتكراراً نتائج نقاشاته ودراساته وأنشطته لدورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، تؤكد من جديد أهمية حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة.

وقبل هذا المؤتمر، شددت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مسؤوليات جميع الدول عن ضمان الاتساق الكامل بين الجهود الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الأخضر، من ناحية، والتزاماتها بحقوق الإنسان، من ناحية أخرى، وذلك في رسالة مفتوحة إلى جميع البعثات الدائمة في نيويورك وفي جنيف. ووجهت المفوضية أيضاً رسائل رئيسية إلى المؤتمر. كما أتاح التفاوض بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مزيداً من الفرص للدعوة إلى إدماج حقوق الإنسان داخل إطار الجهود الدولية لتعزيز التنمية المستدامة؛ بيد أن أهم تفاوض، حتى الآن، بشأن موضوع تغير المناخ، وهو التفاوض بشأن اتفاق ملزم قانونياً للحد من تغير المناخ، هو تفاوض الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

وكانت إحدى نتائج هذا الاجتماع تعهد جنيف المتعلق بحقوق الإنسان في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وهو مبادرة طوعية تقودها كوستاريكا وتلقت دعماً أولياً من ١٨ بلداً من مناطق مختلفة. وفي التعهد، الذي لا يزال مفتوحاً، تتعهد البلدان بتيسير تبادل أفضل الممارسات والمعارف بين خبراء حقوق الإنسان والمناخ على الصعيد الوطني.

من المهم للغاية، وفقاً لما أكدته مجلس حقوق الإنسان، تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان لتوجيه السياسات والتدابير العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. والخصائص الأساسية لنهج قائم على حقوق الإنسان هي الخصائص التالية:

عند صياغة السياسات والبرامج، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي إعمال حقوق الإنسان.

يجب تحديد أصحاب الحقوق واستحقاقاتهم وكذلك الجهات المقابلة التي تتحمل الواجبات المتعلقة بإعمال هذه الحقوق والتزامات هذه الجهات من أجل التوصل إلى سبل تعزيز قدرات أصحاب الحقوق على المطالبة بالحقوق المستحقة لهم وقدرات الجهات التي تتحمل الواجبات على الوفاء بالتزاماتها.

ينبغي أن توجه المبادئ والمعايير المستمدة من القانون الدولي لحقوق الإنسان _ وبصفة خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان - جميع السياسات والبرمجة في جميع مراحل العملية.

ويشدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا وإعلان الحق في التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفهم الأمم المتحدة المشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التعاون الإنمائي وصكوك أخرى على أن مبادئ حقوق الإنسان - مثل العالمية وعدم القابلية للتصرف، وعدم القابلية للتجزئة والترابط والتشابك، وعدم التمييز والمساواة، والمشاركة والإدماج، والمساءلة، وسيادة القانون - يجب أن توجه التنمية. وهي توجز إطاراً مفاهيمياً للتنمية يركز على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويتمثل هدفه النهائي في إعمال كل حقوق الإنسان للجميع. والنهج القائم على الحقوق يحلل الالتزامات وأوجه عدم المساواة ومواطن الضعف، ويسعى إلى التصدي للممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للسلطة. وهو يرسخ الخطط والسياسات والبرامج في منظومة حقوق وما يقابلها من التزامات يحددها القانون الدولي.

والالتزامات حقوق الإنسان تنطبق على أهداف والالتزامات الدول في مجال تغير المناخ وتقضي بأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ ينبغي أن تركز على حماية حقوق أشد الأشخاص ضعفاً حيال تغير المناخ. ومبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في إعلان الحق في التنمية وصكوك أخرى تدعو إلى أن تكون هذه الإجراءات المتعلقة بالمناخ فردية وجماعية على السواء وأن تفيد أشد الأشخاص ضعفاً. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تتناول بمزيد من التفصيل الحاجة إلى إجراءات منصفة متعلقة بالمناخ تتطلب من الدول أن تتصدى لتغير المناخ وفقاً لالتزاماتها المشتركة، وإن كنت متباينة، ولقدرات كل دولة لكي تفيد الأجيال الحالية والمقبلة.

وتتطلب الالتزامات القائمة الخاصة بالدول وجود تعاون دولي، بما في ذلك دعم مالي ودعم تكنولوجي ودعم في مجال بناء القدرات، لتحقيق تنمية منخفضة الكربون وقابلة للتكيف مع المناخ ومستدامة، مع خفض انبعاثات غازات الدفيئة أيضاً بسرعة في الوقت نفسه. ولا تستطيع الدول تعزيز الاستدامة وضمان مساءلة جميع الجهات التي تتحمل الواجبات عن أفعالها إلا بإدماج حقوق الإنسان في الإجراءات والسياسات المتعلقة بالمناخ وتمكين الناس من المشاركة في رسم السياسات. وسيعزز هذا، بدوره التوافق واتساق السياسات والتمتع بجميع حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون هذا النهج جزءاً من أي تدابير للتكيف مع تغير المناخ أو للتخفيف من وطأته، مثل تعزيز مصادر الطاقة البديلة، ومشاريع الحفاظ على الغابات أو زراعة الأشجار، ومخططات إعادة التوطين وغيرها. وينبغي أن يشارك الأفراد المتأثرون والمجتمعات المحلية المتأثرة، دون تمييز، في تصميم هذه المشاريع وتنفيذها. وينبغي أن تتعاون الدول للتصدي للآثار العالمية لتغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بطريقة تشدد على العدل والإنصاف المناخيين.

مكافحة التغيرات المناخية ضمن اهداف التنمية المستدامة

اتفق العالم عام ٢٠٠٠ على وضع عدد من أهداف التنمية المستدامة، والمعروفة كذلك باسم الأهداف العالمية او اهداف الالفية، وهي دعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار.

وتستند هذه الأهداف السبعة عشر إلى ما تم احرازه من نجاحات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، كما تشمل كذلك مجالات جديدة مثل تغير المناخ، وعدم المساواة الاقتصادية، وتعزيز الابتكار، والاستهلاك المستدام، والسلام، والعدالة، ضمن أولويات أخرى.



الأهداف مترابطة - وغالبا ما يكمن مفتاح النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة قضايا ترتبط بشكل وثيق بأهداف أخرى.

وتقتضي أهداف التنمية المستدامة العمل بروح الشراكة وبشكل عملي حتى يمكننا اليوم اتخاذ الخيارات الصحيحة لتحسين الحياة، بطريقة مستدامة، للأجيال القادمة. وهي توفر مبادئ توجيهية وغايات واضحة لجميع البلدان لكي تعتمد عليها وفقا لأولوياتها مع اعتبار التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأسره.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة جدول أعمال شامل. وهي تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحدنا معا لإحداث تغيير إيجابي لكل من البشر والكوكب.

وقالت هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن "دعم خطة عام ٢٠٣٠ هو أولوية قصوى بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وأضافت "إن أهداف التنمية المستدامة توفر لنا خطة وجدول أعمال مشتركين لمعالجة بعض التحديات الملحة التي تواجه عالمنا مثل الفقر وتغير المناخ والصراعات. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخبرة والقدرات اللازمة لدفع عجلة التقدم والمساعدة في دعم البلدان على طريق التنمية المستدامة".

كما أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقرير تقييمها الخامس (٢٠١٤)، أن تغير المناخ حقيقي وأن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ هي سببه الرئيسي. وقد حدد التقرير زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية، وارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والتصحر ونقص المياه، وانتشار الأمراض المدارية والأمراض المحمولة بالنواقل، باعتبارها بعض الآثار الضارة لتغير المناخ. وهذه الظواهر تعرض للخطر بشكل مباشر وغير مباشر التمتع الكامل والفعال للناس في جميع أنحاء العالم بمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والحق في الغذاء والحق في الصحة والحق في السكن والحق في تقرير المصير والحق في الثقافة والحق في التنمية.

كما ان الآثار السلبية لتغير المناخ يتحملها بشكل غير متناسب الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يعيشون في حالات حرمان بسبب الجغرافيا أو الفقر أو نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو الخلفية الثقافية أو الإثنية، ضمن غيرها من الأسباب، والذين أسهموا تاريخياً أقل إسهام في انبعاثات غازات الدفيئة. وعلى وجه الخصوص، فإن الأشخاص والمجتمعات المحلية، وحتى الموجودين في دول بكاملها، الذين يشغلون الأراضي الساحلية المنخفضة والتندرة والمنطقة المتجمدة الشمالية والأراضي القاحلة، وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة والمناطق المعرضة للخطر، ويعتمدون عليها للسكن والبقاء، يتعرضون لأشد المخاطر من تغير المناخ.

تغير المناخ .. كارثة حقوقية عالمية

الآثار السلبية التي يسببها تغير المناخ عالمية ومتعاصرة وعرضة لأن تزداد تزايداً ضخماً تبعاً لدرجة تغير المناخ التي تحدث في نهاية المطاف. ومن ثم، فإن تغير المناخ تلزم مواجهته مواجهة عالمية قائمة على الحقوق. وقد سعى مجلس حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة التابعة له والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى توجيه



الانتباه من جديد إلى حقوق الإنسان وتغير المناخ من خلال سلسلة من القرارات والتقارير والأنشطة بشأن الموضوع، وبالعودة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء تغير المناخ.

ولذلك جاءت الرسائل الرئيسية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الفترة المفضية إلى انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف لتسلط الضوء على الالتزامات والمسؤوليات الأساسية للدول والجهات الأخرى التي تتحمل الواجبات (بما في ذلك مؤسسات الأعمال التجارية) وتأثيراتها بالنسبة للاتفاقات والسياسات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.

وحددت الرسالة بعدد من المحاور وهي :

- ١- التعاون الدولي
- ٢- ضمان الإنصاف في الإجراءات المتعلقة بالمناخ
- ٣- ضمان أن يتمتع كل إنسان بفوائد العلم وتطبيقاته
- ٤- حماية حقوق الإنسان من أضرار الأعمال التجارية
- ٥- ضمان المساواة وعدم التمييز
- ٦- ضمان المشاركة المجدية والمستنيرة

إن مناخ كوكبنا يتغير على مدار الزمن الجيولوجي مع حصول تقلبات ملحوظة في درجات الحرارة الوسطية. ورغم ذلك، ترتفع درجة الحرارة في هذه الفترة بسرعة أكبر من أي أوقات ماضية. وقد أصبح جلياً أن البشرية هي المسؤولة عن معظم ارتفاع درجات الحرارة في القرن الماضي بتسببها في إطلاق غازات تحبس الحرارة - وهي التي يشار إليها في العادة بغازات الدفيئة أو الاحتباس الحراري- لإمداد حياتنا الحديثة بالطاقة. ونحن نقوم بذلك من خلال حرق الوقود الأحفوري، والزراعة، واستخدام الأراضي، وغير ذلك من النشاطات التي تدفع لحدوث التغير المناخي. إن غازات الدفيئة هي في أعلى مستوياتها من أي وقت مضى على مدار الأعوام الـ ٨٠٠٠٠٠ الأخيرة. ويعتبر الارتفاع السريع لدرجة الحرارة هذا مشكلة لأنه يغيّر مناخنا بمعدلٍ سريعٍ جدًّا بالنسبة للكائنات الحية تعجز عن التكيف معه. إن التغير المناخي لا يتعلق فقط بدرجات الحرارة المرتفعة، بل يشمل أيضًا أحداث الطقس الشديدة، وارتفاع مستويات البحار، وتغير تعداد كائنات الحياة البرية، ومواطن الحيوان والنبات الطبيعية، وطيفًا من التأثيرات الأخرى.

و هناك إجماعًا علميًا طاغيًا على أن ارتفاع درجة حرارة الأرض هو من صنع الإنسان في الغالب: إذ أن ٩٧٪ من علماء المناخ توصلوا إلى هذا الاستنتاج. إن أحد أكبر المسببات إلى حد بعيد هو حرق الوقود الأحفوري - أي الفحم والغاز والنفط - وهو ما زاد تركيز غازات الدفيئة - مثل ثاني أكسيد الكربون - في غلاف أرضنا الجوي. وهذا النشاط، المقرون بأنشطة أخرى مثل تمهيد الأراضي للزراعة، يسبب ارتفاع متوسط درجة حرارة كوكبنا. وفي واقع الأمر، فإن العلماء متيقنين من الصلة بين غازات الدفيئة وارتفاع درجات الحرارة في كوكب الأرض، بنفس قدر تيقنهم من الصلة بين التدخين وسرطان الرئة. لكن هذه ليست استنتاجًا تم التوصل إليه مؤخرًا. فالمجتمع العلمي دأب على جمع ودراسة البيانات بشأن هذا طيلة عقود.



إن آثار التغير المناخي باتت محسوسةً فعلا الآن، غير أنها ستزدادُ سوءًا. فقد بلغ الاحتباس الحراري للأرض نحو درجة مئوية واحدة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. فكل نصف درجة (أو حتى أقل من ذلك) من الاحتباس الحراري للأرض لها أهميتها. ومن الأهمية بمكان أن نضع في حسابنا أنه لا توجد قائمةً واحدةً بآثار التغير المناخي يمكن أن تكون شاملة. فمن المرجح جدًا أن موجات ارتفاع الحرارة سوف تحصل على نحوٍ أكثر تكررًا وستستمر لفترة أطول، وتصبح وقائع هطّل الأمطار الغزيرة أكثر شدةً وتواترًا في الكثير من الأنحاء. كما ستظل المحيطات تزداد حرارةً وتتحمّض، وسيستمر مستوى البحر العالمي الوسطي بالارتفاع. وكل هذا سيكون له، وقد بدأ يكون له بالفعل، تأثيرٌ مدمرٌ على حياة البشر.

لقد أوضحت الحاجة الملحة إلى مواجهة التغير المناخي أكثر وضوحًا مع تقريرٍ مهم أصدرته، في أكتوبر/تشرين الأول عام ٢٠١٨، الهيئة العلمية الرائدة في العالم في تقييم التغير المناخي، وهي "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ". وتحذر الهيئة من أنه بغية تجنّب الاحتباس الحراري المدمر للأرض، يجب ألا نصل إلى درجة ونصف الدرجة المئوية فوق مستويات درجات الحرارة ما قبل الثورة الصناعية - أو في أقل الحدود ألا نتجاوز ذلك. ويحدد التقرير الفروق الضخمة بين السيناريوهات الخاصة بالوصول إلى درجة ونصف مئوية ودرجتين مئويتين. وبالعامل على الحدّ من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية إلى درجة ونصف مئوية، تقول "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" إنه يمكننا مثلاً:

أن نخفض عدد الأشخاص المعرضين لمخاطر متعلقة بالمناخ والفقير في آن معًا بما يصل إلى عده مئات من الملايين بحلول عام ٢٠٥٠؛

أن نحمي ١٠ ملايين شخص من المخاطر المتعلقة بمستويات سطوح البحار؛

أن نخفض نسبة سكان العالم المعرضين لزيادة الإجهاد المائي بنسبه تبلغ ٥٠ ٪، أو إلى شخص واحد من كل ٢٥ شخصًا على هذا الكوكب.

وربما الأهم من ذلك أن تقرير "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" قد منح العالم موعدًا نهائيًا واضحًا لتجنب الكارثة: إذ يجب بحلول عام ٢٠٣٠ خفض انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار النصف من مستوياتها لعام ٢٠١٠ حتى نتجنب الوصول إلى درجة ونصف مئوية، لذا يجب على حكوماتنا اتخاذ خطوات فورية الآن لتغيير مسار الأحداث. فكلما طالت المدة التي سنخزنها لفعل ذلك، زاد الاعتماد على التقنيات المكلفة التي قد تكون لها آثارٌ ضارةٌ على حقوق الإنسان. لقد أخبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الدول أنه عليها أن تحدد أهدافًا ذات مصداقية، بحلول عام ٢٠٢٠، لوقف زيادة الانبعاثات الغازية، وإلا "فإننا نجازف بأن تفوتنا النقطة التي يمكننا عندها تجنّب التغير المناخي الجامح، مع عواقب وخيمة على الناس وكافة المنظومات الطبيعية التي تساعدنا على البقاء أحياء".

كما تقع على عاتق الشركات التجارية كذلك مسؤولية احترام حقوق الإنسان. وللوفاء بهذه المسؤولية، يجب على الشركات أن تقيّم الآثار المحتملة لأنشطتها على حقوق الإنسان، وأن تتخذ إجراءاتٍ لمنع وقوع التأثيرات السلبية. ويجب عليها أن تعلن هذه الاستنتاجات وأي إجراءاتٍ وقائية. ويجب على الشركات كذلك اتخاذ تدابير لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تتسبب بها أو التي تسهم فيها، سواءً بنفسها أو بالتعاون مع غيرها من الجهات الفاعلة. وتشمل هذه المسؤوليات الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان نتيجة التغير المناخي.

الأضرار الصحية للتغيرات المناخية

كشفت منظمة الصحة العالمية أن تغير المناخ يضر بصحة الإنسان مع معاناة المزيد من الأشخاص من الإجهاد الحراري وأحوال الطقس القاسية والأمراض التي ينقلها البعوض بما في ذلك الملاريا.

وتعتبر الأمراض المعدية المرتبطة بالرعاية الصحية أكثر الأحداث السلبية التي تهدد سلامة المرضى تواتراً في جميع أنحاء العالم وفي الشرق الأوسط تحديداً، كما أنها تتأثر بشكل متزايد بالتغيرات البيئية والأمراض المنقولة من الحيوان إلى الإنسان ؛ وحسب تقرير لمنظمة الصحة العالمية فإن حوالي ٥٪ إلى ١٥٪ من المرضى الذين أدخلوا إلى مستشفيات العناية الفائقة اكتسبوا أمراضاً معدية مرتبطة بالرعاية الصحية في أي وقت من الأوقات. وإن خطر اكتساب العدوى أعلى بـ ٢ إلى ٢٠ مرة في البلدان النامية.

ولدى إقليم شرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية واحد من أعلى تواترات الأمراض المعدية المرتبطة بالرعاية الصحية في العالم؛ فقد تم الإبلاغ عن انتشار الأمراض المعدية المرتبطة بالرعاية الصحية في عدة بلدان في الإقليم يتراوح من ١٢٪ إلى ١٨٪. كما أن عبء الأمراض المعدية السارية بين العاملين في مجال الرعاية الصحية مرتفع إلى حد كبير في الإقليم بسبب ممارسات الرعاية الصحية غير الآمنة.

وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الأمراض المعدية والوفيات التي تعزى إلى الأمراض المعدية المرتبطة بالرعاية الصحية يمكن الوقاية منها، وعلى الرغم من أن التدخلات ذات التكلفة المنخفضة للوقاية من العدوى ومكافحتها متوفرة، فإن التقدم المحرز في هذا المجال لا يزال بطيئاً، وذلك نتيجة لعدة عوامل، منها:

- ضعف مستوى التزام العاملين في مجال الرعاية الصحية بالممارسات المعيارية لمكافحة العدوى.
- الممارسات السلوكية الخطرة للمرضى والزوار في أماكن تقديم الرعاية الصحية .
- ضعف مستوى فهم وتنفيذ برامج الوقاية من العدوى ومكافحتها في مجال الرعاية الصحية .
- عدم ترابط البرنامج - في حال وجوده - مع غيره من خدمات وتدخلات الصحة العامة.

أثر خطر التغيرات المناخية على مصر :

تعد مصر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر الناتجة عن تأثيرات التغيرات المناخية، رغم أنها من أقل دول العالم إسهاماً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالمياً، بنسبة ٠,٦٪ من إجمالي انبعاثات العالم، طبقاً للبيانات الواردة بالإبلاغ الأخير لمصر حول حجم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والذي حدث في إطار قيام مصر بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي وقعت عليها مصر عام ١٩٩٤، وكذلك بروتوكول كيوتو، الذي صدقت مصر عليه في عام ٢٠٠٥.

وتهدد التغيرات المناخية بشكل مباشر الأمن الغذائي في مصر بسبب موت النباتات، بجانب شح المياه، وانتشار الأوبئة.

كما ان هناك مخاوف من لأن شواطئها تمتد على نحو ٣٠٠٠ كيلومتر، شمالاً وشرقاً، والتهديد بارتفاع مستوى سطح مياه البحر خطير، ففي حال ارتفاع مستوى البحر المتوسط بين متر إلى متر ونصف، سيغرق تقريباً نصف الدلتا وحتى طنطا".



آخر تقرير تقييمي صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، سجل أن مصر من أكثر الدول المعرضة للخطر في العالم، حيث أن دلتا نهر النيل مهدد بالغرق، وأزمة النظام المناخي معرضة للتبدل، وهو ما يؤثر على جغرافيا الزراعة والصحراوات".

و فيما يخص الزراعة سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تدمير المحاصيل الزراعية تواجه مشكلة كبيرة ، فالنباتات تختلف عن الحيوانات باعتبارها لا تتحرك فتكون عرضة أكثر للتأثر من الموجات الحرارية والصقيع والعواصف الترابية والأمطار، والتي تؤدي إلى هلاك المحاصيل الزراعية".

وتعاني مصر من خلل في الأمن الغذائي، حيث تستورد مصر كمية كبيرة من المحاصيل الاستراتيجية من الخارج، محصول القمح مصر تستورد ٥٠٪ من استهلاكها من دول روسيا وأوكرانيا ورومانيا، وبالتالي لو حصل أي خلل لديها أو لدى تلك الدول ستؤثر عليها كما حدث في عام ٢٠١٠ عندما ارتفعت درجات الحرارة وأثرت سلبًا على الإنتاجية، وهذا يؤثر بالطبع على الميزان التجاري والأمن الغذائي للدولة".

وتوسعت مصر في برامج حماية الزراعات الاستراتيجية حيث تنفذ مشروع في ٤ محافظات بميزانية ٧ ملايين دولار من صندوق التكيف مع المناخ، لمساعدة الفلاحين في فهم مخاطر تغير المناخ عليهم وكيفية مواجهتها، بالإضافة إلى مشروعات لترشيد استهلاك المياه، وتسوية المياه بالليزر، ونشر المحاصيل المقاومة للحرارة والجفاف".

وكانت مصر قد حذرت مرارا من مخاطر زيادة درجة حرارة الأرض أكثر من درجة ونصف مئوية، وطالبت باتفاق عادل وواضح فيما يتعلق بالحفاظ على المناخ وضرورة التوصل لاتفاق دولي يضمن تحقيق هدف عالميا يحد من الانبعاثات الضارة، وطالبت المجتمع الدولي بدعم جهود مصر في مساهماتها الطموحة لمواجهة التغير المناخي والتركيز على الدول النامية فيما يتعلق بتغييرات المناخ وتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويًا للتصدي للتغييرات المناخية بحلول عام ٢٠٢٠، ومضاعفته بعد ذلك.

كما وقعت مصر على اتفاقية "باريس للمناخ" ضمن ١٩٤ دولة أخرى وقعت على الاتفاق، والتي كانت أهم بنودها تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائها "دون درجتين مئويتين"، بالقياس على عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبمتابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية.

وتعهدت الاتفاقية نفسها بالسعي لتقليص انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، مع اتخاذ إجراءات محددة للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، والسعي لوضع آلية مراجعة كل ٥ سنوات للتعهدات الوطنية.

إلى جانب التوقيع على الاتفاقيات المهمة بهذا الشأن، نالت قضية التغيرات المناخية اهتماما ضمن الموضوعات المطروحة للمناقشة في المؤتمرات الوطنية للشباب، حيث اهتم المؤتمر الوطني للشباب، في شرم الشيخ، بمناقشة مستقبل تغير المناخ بالعالم وتأثيره على مصر.

وتتضمن خطة مصر لمواجهة التغيرات المناخية عدة محاور أهمها:

- التعاون مع المجتمع الدولي في الحفاظ على نوعية البيئة، والحد من مسببات التغيرات المناخية.



- رفع الوعي العام بالظاهرة وأبعادها الاقتصادية والتعامل معها، وتفعيل برامج مشاركة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

فيما اتخذت مصر عدة تدابير للتعامل مع قضية التغيرات المناخية، شملت:

التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية وإصدار قانون البيئة رقم ٤ عام ١٩٩٤ والمشاركة في كل المؤتمرات وحلقات العمل الدولية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

كما صدقت مصر على بروتوكول "كيوتو" وتشكيل اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة عام ٢٠٠٥ ، وتشتمل على المكتب المصري والمجلس المصري لآلية التنمية النظيفة.

وتعمل مصر على تشجيع مشروعات تحسين كفاءة الطاقة من خلال وزارة الكهرباء بعمل مشروعات عديدة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة "الرياح - الشمسية - المائية - الحيوية"، مع تنفيذ مشروعات لحماية الشواطئ من خلال وزارة الموارد المائية والري، وإنشاء معاهد البحوث المختصة بالتعاون مع شركاء التنمية كما تنفذ مصر مشروعا بتمويل من مرفق المياه العالمي لرسم خط الشاطئ، وتحديد النقاط التي تتسبب في الغرق، وهذا في المناطق الشرقية مثل بورسعيد وكفر الشيخ ورشيد ودمياط".

وتم إطلاق مشروع ضخم مدته ٧ سنوات، بدأ عام ٢٠١٩ ، يموله صندوق المناخ الأخضر بمنحة تقدر بـ ٣١,٤ مليون دولار، فيما تدعم مصر المشروع بقيمة ١٧٠ مليون جنيه، وذلك من أجل إنشاء حمايات للمناطق المحددة، ووضع خطة لإدارة متكاملة للسواحل".

كما تسعى الحكومة للحد من الانبعاثات للمساهمة في الحد من ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض، عبر مشروعات الطاقة المتجددة، حيث تعمل الحكومة على مشروع للطاقة الشمسية في أسوان ينتج ١,٨ ميجا وات سنويًا، يمول هذا المشروع صندوق المناخ الأخضر بقيمة ١٥٣ مليون دولار، بالإضافة إلى مشاركة مالية من القطاع الخاص".

بالإضافة الى مشروعات لطاقة الرياح في خليج الزيت، وسلاسل جبال البحر الأحمر بالزعفرانة، للتحويل من استخدام المازوت إلى الغاز الطبيعي في النقل والصناعة، بالإضافة إلى مشروعات لترشيد الطاقة، بداية من الأدوات المنزلية وحتى السيارات الكهربائية، حيث وقعت الحكومة مؤخرًا عقدًا مع إحدى الشركات الصينية لتجميع ٢٠٠ أتوبيس كهربائي في مصر".

كما تشمل تغير السياسات أيضًا، لتقليل الانبعاثات الحرارية، مثل إنشاء مسارات للعجل في عدة محافظات وجامعات، وغيرها من الإجراءات".

قفزت مصر خمسة مراكز في قائمة دليل الأداء لتغير المناخ لعام ٢٠١٩ لتحل في المركز ٢٤ من أصل ٥٧ دولة، تضمنها التقرير على مستوى العالم بعد حجب المراكز الثلاثة الأولى، وذلك بفضل السياسة الوطنية التي انتهجتها مصر للتصدي لأثار التغيرات المناخية خلال الفترة الماضية.

وطبقاً للدراسة التي أعدها دليل أداء تغير المناخ ٢٠١٩، حصلت مصر على مجموع نقاط ٥٧,٤٩ نقطة لتواصل مصر التقدم بين دول العالم بخطتها الواعدة لمواجهة أثار التغيرات المناخية.



ويتكون دليل الأداء لتغير المناخ من ١٤ مؤشرا فرعيا لقياس التقدم المحقق في ٤ مجالات ذات صلة بالتغيرات المناخية وهي: انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والطاقة الجديدة والمتجددة، واستخدام الطاقة، والسياسات المناخية.

وأظهر الدليل تحقيق مصر تقدماً ملحوظاً جعلها تدخل ضمن قائمة الدول مرتفعة الأداء حيث أحرزت نجاحا في مجال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري باحتلالها المركز الخامس فيه محققة ٣٣ نقطة كما تقدمت في مجال استخدام الطاقة باحتلالها المركز الثامن ضمن الدول التي شملها التقرير.

و تعد مصر من أوائل الدول العربية التي تعاملت مع ظاهرة التغيرات المناخية، حيث وقعت علي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية UNFCCC في عام ١٩٩٢، كما صدقت عليها في عام ١٩٩٤.

• إنشاء وحدة التغيرات المناخية بجهاز شئون البيئة ١٩٩٦.

• تم تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية ١٩٩٧.

• قامت مصر بالتوقيع علي بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٩، كما صدقت عليها في عام ٢٠٠٥.

كما بدأت مصر في اجراءات تطهير بحيرات مصر الشمالية، وقبلها افتتح مساحات منزرعة بالصوب الزراعية لتوفير غذاء طبيعي صحي وآمن للمصريين، بالإضافة إلى مشروعات تحويل السيارات من الوقود العادي إلى الغاز الطبيعي، ومبادرة دراجة لكل مواطن والقائمة على استراتيجية استبدال السيارات ووسائل المواصلات الملوثة بأخرى صديقة للبيئة، وهي تساعد أيضا على تحسين الصحة العامة .

كما يظهر بشكل جلي اهتمام القيادة السياسية المصرية بقضية البيئة ، وطالبت مصر قادة الدول الصناعية الكبرى بالتحرك لإنقاذ افريقيا لأنها المتضرر الأكبر من آثار تلك الظاهرة، و دعت الى التحرك وفق مبدأ "المسؤولية المشتركة متبينة الأعباء"، مع توفير التمويل المستدام والمناسب للدول النامية لمواجهة تلك الظاهرة، لأن المواجهة تفرض أعباءً مالية إضافية على الدول الإفريقية.

كما انضمت مصر إلى ميثاق "ميتز"، للحفاظ على التنوع البيولوجي، كما اطلقت مبادرة لتعزيز التنغم بين اتفاقيات "ريو" الثلاث، المعنية بتغير المناخ والتصحر والتنوع البيولوجي، وإيجاد مقاربة متكاملة للتعامل مع فقدان التنوع البيولوجي، والآثار السلبية لتغير المناخ وتدهور الأراضي، فضلا عن انخراط مصر ودول الاتحاد الإفريقي في مكافحة مخلفات البلاستيك في المحيطات، والعمل على ضبط التشريعات الوطنية والدولية لتعزيز المواجهة، مع مطالبة العالم بالتعاون مع إفريقيا في توفير التكنولوجيات اللازمة للتعامل مع للنفايات غير المتحللة بيولوجيا مثل البلاستيك.

تلك المقاربة الشاملة التي قدمها مصر لقضية البيئة بشقيها المحلي الدولي تشير إلى تغير جاد في تعاطى مصر مع قضية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية ، واستعدادها للتعاون مع اليات الامم المتحدة لوقف خطر تفاقم ازمة المناخ .

التوصيات:

- ١- تفرض تطورات انتقال فيروس كورونا من الصين الى عدد من دول العالم ان تصدر منظمة الصحة العالمية انذارا عالميا من المرض وما يستلزمه ذلك من اجراءات خاصة للحد من انتقاله بين البشر حول انحاء العالم ، مع تكثيف التعاون الدولي لإيجاد مصل مضاد في اقرب وقت قبل ان يتفاقم الوضع .
- ٢- وضع خطة عاجلة لمواجهة انتقال الامراض المعدية مع إطلاق حملة توعويه للتخلص من العادات السيئة التي تساعد على انتشار تلك الامراض والتوعية بضرورة الالتزام بقواعد النظافة الشخصية.
- ٣- أن تتعاون دول العالم من اجل خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ على أبعد تقدير. وينبغي للدول الأغني فعل ذلك على نحو أسرع. وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب أن يصل مقدار الانبعاثات الغازية في العالم إلى نصف مقدارها في عام ٢٠١٠.
- ٤- على الدول الغنية مساعدته الدول الفقيرة في مواجهة اضرار ومخاطر التغييرات المناخية لتكلفتها العالية على الدول الفقيرة التي تعاني من ازمان تنموية ومكافحة للفقر وهو ما قد يؤثر على كفاءة المواجهة ووقوع الضرر على الجميع.
- ٥- التوسع في برامج الرعاية الصحية للأفراد من اجل حمايتهم من تأثيرات التغييرات المناخية على الصحة العامة والتحسب لمواجهة ارتفاع درجات الحرارة وتأثيرها على الانسان.
- ٦- البحث في مصر عن محاصيل زراعية تتكيف مع درجات الحرارة الأعلى.
- ٧- الاستمرار في جهود مكافحة ارتفاع منسوب مياه البحار وحماية المدن الساحلية.
- ٨- مراجعة اثيوبيا لموقفها من سد النهضة والتعاون مع مصر لمواجهة مخاطر فترة ملى الخزان وتأثيرها في حالة تعرض النهر للجفاف وهو ما يؤثر على حصة مصر المائية ويعرض سكانها لخطر العطش.